

واقع تعميم نهائيات الدفع الإلكترونية TPE في الجزائر

The reality of generalizing electronic payment terminals (TPE) in Algeria

جليلة عبد الجليل¹، دحو محمد²*¹ جليلة عبد الجليل ، أستاذ محاضر، جامعة أدرار (الجزائر)، abd.djelaila@univ-adrar.edu.dz² دحو محمد، أستاذ محاضر، جامعة أدرار (الجزائر)، Dahhou.med@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/11/01 تاريخ القبول: 2025 /12/21 تاريخ النشر: 2025 / 12/29

ملخص:

تتطلع هذه الدراسة إلى تسليط النور أكثر على وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، ذلك أن التوجه العام للحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة يهتم أكثر فأكثر بالرقمنة، أي ادخال التكنولوجيا الرقمية في العمل الاداري، والصناعة المصرفية الجزائرية هي واحدة من تلك الأهداف المرجوة، فنجد كل قانون مالية للسنوات الأخيرة إلا ويحمل في طياته مواد تتكلم عن وسائل الدفع الإلكترونية، ولقد اقتضت الدراسة على وسيلة من هذه الوسائل ألا وهي نهائيات نقاط البيع الإلكترونية، التي تعتبر همزة وصل بين البائع والمشتري فيما يخص عمليات التسديد، ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك رغبة حسنة في الرفع من عملية احلالها في وسائل الدفع الجزائرية، إلا أن عملية التعميم ركزت أكثر على توفير الأجهزة، ولم تركز أكثر على تغيير السلوك المصرفي للفرد الجزائري نحو الاعتماد على هذه الوسائل في عملية التسديد

كلمات مفتاحية: وسائل الدفع؛ الصيرف الإلكترونية؛ البنوك الجزائرية.

تصنيفات JEL: E59, O14

Abstract:

This study seeks to shed more light on electronic payment methods in Algeria, as the general trend of the Algerian government in recent times is more and more concerned with digitization, that is, introducing digital technology into administrative work, and the Algerian banking industry is one of those desired goals. We find every financial law in recent years that contains within it materials that talk about electronic payment methods, and

* المؤلف المرسل

the study was limited to one of these means, which is the finals of electronic points of sale, Which is considered a link between the seller and the buyer with regard to payment processes. The study concluded that there is a good desire to increase the process of replacing them in Algerian payment methods, but the generalization process focused more on providing devices, and did not focus more on changing the banking behavior of the Algerian individual towards relying on these means in the payment process.

Keywords: Payment methods; Electronic banking; Algerian banks.

JEL Classification Codes : O14 , E59

مقدمة:

تعد وسائل الدفع بشتى أنواعها من الأمور المفصلية في العمل المصرفي، ذلك أن دورها من الركائز الأساسية التي تعتمد عليه البنوك التجارية، وهذا لتلبية حاجات عملائها والحفاظ بالتزاماتها نحوهم، والجزائر كغيرها من البلدان تعمل جاهدة لمواكبة أي تطور يحصل على مستوى وسائل الدفع خاصة الإلكترونية نظرا لمفرزات وتغيرات العصر الحديث فنجد أن صناع القرار في المنظومة المصرفية الجزائرية يتوجهون نحو احلال وسائل دفع إلكترونية مكان مقابلاتها من وسائل الدفع التقليدية، كما نجد أيضا أن قوانين المالية للسنوات الأخيرة تشير دوما الى استحداث وسائل دفع إلكترونية بغية تسهيل المعاملات التجارية بين الأفراد والمؤسسات ولزيادة الرقابة حول هذه المعاملات المالية، وزيادة الشفافية، ودعم الشمول المالي في الجزائر.

من خلال هذه الورقة البحثية نسعى الى تسليط النور أكثر حول وسيلة ادفع الكترونه لا تزال في مرحله النضج في الجزائر، ويرجع ذلك لعدة اسباب ثقافيه، اجتماعيه، اقتصاديه الى غير ذلك، ولكن نتفق جميعا ومهما كان السبب أننا متأخرون جدا في استعمال هذا النوع الذي نجده معمم في معظم البلدان، حتى بعض البلدان الشقيقة العربية أو الأفريقية، وتزخر الجزائر بإمكانيات محترمة بشرية ومالية ومادية تمكن البلاد في انجاح احلال هذا اللون من وسائل الدفع الإلكترونية، وربما سوف نرى ذلك يتجسد أكثر فأكثر في الأعوام القادمة، خاصة إذا قرأنا ما جاء في كلمة محافظ البنك المركزي التي كانت تدور حول المدفوعات الرقمية في الجزائر وذلك سنة 2024، حيث صرح أن عمليات الدفع بواسطة البطاقات منذ الفاتح من شهر جانفي الى نهاية شهر أوت

2024، سجلت نمواً معتبراً يُقدر بنسبة 16 % كما عرفت عمليات الدفع باستعمال الهاتف المحمول (Mobile Payment) خلال نفس الفترة ارتفاعاً ملحوظاً يقدر بنسبة 12% .

إن الحديث حول هذا الموضوع يتبلور في إشكالية مفادها، ما واقع نهائيات الدفع الإلكترونية (أجهزة نقاط البيع الإلكترونية) في الجزائر، وما سبل تعميمها؟

وللإجابة عن هذا السؤال الرئيس، يجب أن نضع أسئلة فرعية مساعدة، تسهل لنا الإجابة عن ذلك وهي كما يلي:

- هل توفر جميع البنوك التجارية نهائيات الدفع الإلكترونية؟
- هل تتوفر تشريعات ملزمة لتشجيع استعمال نهائيات الدفع الإلكترونية؟
- ما هي تحديات وفرص العمل بهذا النوع من وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة الفرعية، نصيغ فرضيات تساعدنا في ذلك.

الفرضية الأولى: تقدم جميع البنوك التجارية الجزائرية أجهزة نقاط البيع الإلكترونية.

الفرضية الثانية: توجد تنظيمات وتشريعات توجه الجمهور لاستعمال أجهزة نقاط البيع الإلكترونية، لكن ليست ملزمة إلى حد الانتشار الأمثل في البلاد.

الفرضية الثالثة: هناك فرص كبيرة في الجزائر لإنجاح العمل بأجهزة نقاط البيع الإلكترونية، كما أن هناك عقبات يستوجب تجاوزها.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة في كونها من مواضيع الساعة، ذلك أن الجزائر تبذل مجهودات حثيثة للوصول الى مصف الدول التي تعتمد في تسيير شؤونها الإدارية بما يسمى الرقمنة، أي استحداث وسائل تقنية وتكنولوجية تساعد في أداء المهام الإدارية بكل مرونة، وربط الافراد بالمؤسسات بشكل إلكتروني، وبعد الحديث عن نهائيات نقاط البيع الإلكترونية من بين النقاط الرئيسية التي يعول عليها في الجزائر، بهدف احداث طفرة نوعية في النهوض بالصيرفة الإلكترونية، والاعتماد

على وسائل الدفع الإلكتروني، وهذا الموضوع سيبرز لنا مكانة هذه النهائيات الإلكترونية في الجزائر، ومدى اعتماد الأفراد عليها وكذلك توفيرها من طرف الهيئات الجزائرية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، لأن ذلك الأنسب لوصف واقع الجزائر فيما يخص الاعتماد على نهائيات نقط البيع الإلكترونية، من خلال المعطيات المتوفرة من طرف بعض المؤسسات الجزائرية حول أجهزة TPE، وكذلك التشريعات المنظمة للعمل بهذه الأجهزة، ومن ثمة تحليل هذه المعطيات والبيانات للوقوف على الحالة التي هي عليها.

حدود الدراسة :

تم إعداد هذا البحث في حدود موضوعية وزمانية ومكانية معينة، فاقصرت موضوعيا على أجهزة نهائيات نقط البيع الإلكترونية، وواقعها الفعلي في الجزائر، وكانت المعطيات المتوفرة من سنة 2016 إلى 2024، إضافة إلى عدة أشهر من سنة 2025.

الدراسات السابقة:

نجد أن العديد من الباحثين تناولوا هذا الموضوع، لأهمية وسائل الدفع عامة، ووسائل الدفع الإلكترونية في الآونة الأخيرة خاصة.

- دراسة سفيان راخ وسعد كصري، مقال علمي، بعنوان أثر وسائل الدفع الإلكترونية في تحسين ورفع جودة الخدمات المصرفية، دراسة عينة من الوكالات البنكية الجلفة، مجلة مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 8، العدد 1، 2024، هدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير وسائل الدفع الإلكترونية بمختلف أنواعها في تحسين ورفع جودة المنتجات المصرفية في الجزائر، وكانت العينة محل الدراسة مجموعة من من الوكالات البنكية الجلفة، وتم توزيع استبيان على موظفيها، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج ذات دلالة احصائية، من بينها وجود علاقة بين تحسين جودة الخدمات المصرفية ونظام الدفع الإلكتروني، كما أن هناك تأثيرا لوسائل الدفع الإلكترونية على أبعاد جودة الخدمات المصرفية.

- دراسة بوعكة كاملة، مقال علمي، بعنوان النظام القانوني لوسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 17 العدد 10 ، 2022، حيث عملت الدراسة على اظهار جملة من المخاطر التي تحيط بوسائل الدفع الإلكترونية، كالمخاطر الأمني، وما يتعلق بالاستعمال غير المشروع وعمليات السطو والاحتيال الواقعة عليها والقرصنة الإلكترونية، و العديد من الثغرات القانونية، والسبل القانونية والتشريعية الكفيلة بالحد من ذلك، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، من بينها نقص الثقافة المالية للزبون الجزائري، وضرورة اصدار تشريعات صارمة لتدنية المخاطر التي تصاحب العمل بوسائل الدفع الإلكترونية.

- دراسة قيرة سعاد، مقال علمي، بعنوان واقع وسائل الدفع الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15 ، العدد 04 ، 2022، هدفت هذه الورقة البحثية إلى إظهار واقع تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني، مع تحديد أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدفع الإلكتروني، وخلصت إلى وجوب تدارك كل النقائص بداية من إصدار قانون معدل لقانون التجارة الإلكترونية 18 05 /ليتماشى والتحديات المقبلة ويواكب كل التطورات الحاصلة عالميا في مجال وسائل الدفع الإلكتروني، ونشر ثقافة استخدامها بكل أنواعها، وتشجيع التعامل بها مع إبراز أهميتها وتذليل الصعوبات والمعوقات والمخاطر التي تواجه المتعاملين . والعمل على تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني وتحسين خدماتها.

المحور الأول : وسائل الدفع الإلكترونية

قبل أن نتكلم عن نهائيات الدفع الإلكترونية (Terminaux de paiement électronique – TPE) ، وجب ان نرجع إلى أصل هذه الوسيلة أو الخدمة المصرفية المنتمية لها، ألا وهي الصيرفة الإلكترونية.

الفرع الأول: الصيرفة الإلكترونية

تعرف الصيرفة الإلكترونية بأنها جميع المعاملات المالية التي تتم تسويتها بين كل من المؤسسات البنكية والمالية والأفراد والشركات التجارية الحكومية، حيث انه يتم الاعتماد على عنصر التكنولوجيا والابتكار كسبيل وأداة لتقديم خدمات مصرفية جديدة ومتنوعة للعمل المصرفي (طارق عبد العال حماد، 2000، ص141).

يشير مصطلح "الخدمات المصرفية الإلكترونية" إلى أتمتة الخدمات المصرفية من خلال جهاز إلكتروني يسمح للعملاء بالحصول على النقود، وإيداع الأموال، وتحويل الأموال من حساب إلى آخر، والتحقق من الأرصدة والتاريخ، وما إلى ذلك. (Frederic , S, Misshkin, 2010, P 389)

كما تعرف أيضاً بأنها إجراء العمليات المصرفية التقليدية والمبتكرة، وذلك باستخدام شبكات اتصال إلكترونية، يخول الدخول إليها من قبل الزبائن بموجب شروط يحددها البنك، وذلك باستعمالهم إحدى منافذ الشبكة، للحصول على الخدمات، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل بالأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال البنوك (محمد أحمد عبد النبي، 2010، ص154) وعرفت لجنة بازل بأنها العمليات التي تقدمها البنوك لعملائها بالاعتماد على التكنولوجيا والابتكار من خلال شبكات إلكترونية وتطبيقات أجهزه الحاسوب.

فنستطيع القول بأن الصيرفة الإلكترونية هي مصطلح يجمع بين كلمتين ألا وهما الصيرفة والإلكترونيات فدمجهما يعطينا مصطلح أو تسمية الصيرفة الإلكترونية، وهي تقديم خدمات مصرفية من طرف البنك إلى العميل أو الزبون بواسطة وسيلة إلكترونية.

الفرع الثاني: وسائل الدفع

الدفع هو التسديد أو الوفاء أو الأداء، وهي مسميات تطلق على كل فعل يكون القصد منه التخلص والسلامة من الدين، فهو المقابل المالي للخدمة التي استفاد منها المشتري أو المنتج، وهو بالنسبة لهذين الأخيرين إلزامهم الأساسي (Bencheneb Ali, 1984,p184).

وهناك من يقول أن مصطلح وسيلة دفع على كل شيء يمكن قبوله اجتماعيا من أجل

تسهيل المعاملات

الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون (لطرش الطاهر، 2005، ص31). ونستطيع القول أن وسيلة الدفع هي تلك الآلية التي من خلالها يتم انتقال الأموال بين الدائنين والمدينين، وذلك مقابل منفعة يستفيد منها الدافع ومقدمة من قبل المدفوع له.

الفرع الثالث: أهمية وسائل الدفع

يلقى موضوع وسائل الدفع أهمية اقتصادية بالغة، فنجد معظم الدول تسعى إلى عصرنة قطاعها المصرفي وتدعيمه للوصول إلى جملة من الفرص الاقتصادية، نذكر منها (لرجان وريدة قلال مريم، 2018، ص9):

- زيادة النشاط الاقتصادي، وتنشيط الدورة الإنتاجية في المجتمع؛
 - استقطاب النقود المتداولة في السوق الموازية نحو دائرة السوق البنكية؛
 - تقييد المعاملات التجارية في إطارها القانوني و محاربة الاقتصاد الموازي؛
 - تسوية الالتزامات الناشئة عن التعاملات الاقتصادية في أوقات مناسبة، وحتى عن بعد أيضا؛
 - تشجيع الاستثمارات من خلال أدوات دفع مؤجلة؛
 - تسهيل الحياة الاقتصادية للأفراد والمؤسسات وكل المتعاملين مع البنوك؛
 - تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية؛
 - التقليل من مخاطر استخدام النقود في حالتها السائلة؛
 - تخفيض تكاليف الخدمة البنكية مع زيادة ربحية البنوك؛
 - التوجه نحو العمل في بيئة الاقتصاد الرقمي، والاستفادة من إيجابيات التجارة الإلكترونية؛
- من المعلوم أن وسائل الدفع نصنفها إلى صنفين التقليدي والأخرى الإلكترونية، موضوع بحثنا سينصب على الإلكترونية، وبالضبط نفايات البيع الإلكترونية، لكن هذا لا يمنعنا من ذكر أنواع وسائل الدفع التقليدية، وذلك للإحاطة أكثر بالعمل المصرفي التقليدي، الذي يعتبر الدافع والمؤثر في استحداث وسائل الدفع الحديثة، وتأخذ وسائل الدفع التقليدية على العموم إحدى هذه الصور الآتية:

- الشيك.

- السفتجة (الكمبيالة)

- السند لأمر

مساوئ وسائل الدفع:

كما أن لوسائل الدفع التقليدية مزايا، لديها في المقابل عيوب، فهناك عدة عقبات ومشاكل ناتجة عن استخدام وسائل الدفع التقليدية، ونذكر منها ما يلي (صورية شواحي، 2024، ص 166):

- قلة إرسال مستخلصات الحسابات والكشوف الدورية الخاصة بذلك إلى مقر سكن الزبائن؛

- استخدام الطرق اليدوية على مستوى الوكالات البنكية، مما يؤدي إلى طوابير الانتظار الطويلة ، ما يكلف الزبون اهدار الوقت؛

- مشاكل ذات طابع إداري (تسليم البريد، دفاتر الشيكات)،....؛

- طول مدة انتظار دفتر الشيكات والتحويلات؛-

- مخاطر التعرض إلى السرقة أو التزوير؛

الفرع الرابع : وسائل الدفع الإلكترونية

تعريف وسائل الدفع الإلكتروني

يقصد بالدفع الإلكتروني كل عملية تحويل للأموال الخاصة بسلعة معينة، أو خدمات معينة بطريقة رقمية أي باستخدام أداة إلكترونية وإرسال البيانات عبر خط هاتفي أو شبكة معينة أو أي طريقة لإرسال البيانات (حمودي فريدة، 2020، ص 17). ،

كما تعرف وسائل الدفع الإلكترونية بأنها مجموعة الوسائل والتقنيات الإلكترونية المصدرة من طرف البنوك، والتي تسمح بتحويل الأموال بشكل مستمر وآمن مع إلغاء العلاقة المباشرة بين المدين والدائن (محمد أمين الرومي، 2004، ص 127) .

كما تعرف وسيلة الدفع الإلكتروني بأنها الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد، عبر الشبكات العمومية للاتصالات (إيمان مأمون، 2008، ص 129)

من خلال ما سبق ذكره يتبين لنا أن وسيلة الدفع الإلكتروني هي الآلية أو التقنية التي تسمح بإجراء التحويلات المالية ما بين طرفين مرسل ومستقبل، حيث تضمن وصول الحقوق المالية للبائع مقابل استفادة المشتري من منتجات وخدمات، حيث تميز بالسرعة وتجاوز بعد المكان، وتعمل على تقليل المخاطر التي تشوب عمليات التسديد المالية. بمعنى مبسط يعتبر دفعا إلكترونيا أي انتقال للأموال بين المشتري والبائع عبر وسيلة إلكترونية.

Les Terminaux de Paiement الإلكترونية :Electronique (TPE)

طُورت بطاقات الشريط المغناطيسي لأول مرة عام 1971، وهو العام الذي تزامن مع تطوير أول جهاز دفع. يُشير جهاز نقاط البيع إلى أي جهاز مُصمّم للدفع عبر البطاقة. وهو جهاز قادر على قراءة البطاقة، وتعديل الفواتير (نسختين)، واحدة لحامل البطاقة والأخرى للتاجر)، وتسجيل المعاملات، والحصول على التفويض عند الحاجة، وتسجيل المعاملات، وإرسال جميع المعاملات إلى منطقة التحصيل مساءً. وتتصل الخدمات المتخصصة للبنك بالجهاز (Ibeghouchene & Mokrane, 2022).

فنهائيات نقط البيع الإلكترونية هي عبارة عن آلة صغيرة الحجم تكون مربوطة مع الحساب البنكي للبائع، عبر شبكة إلكترونية، ويتم استخدامها بواسطة البطاقة البنكية للعميل، حيث يدخل هذا الأخير البطاقة البنكية في TPE ليقيد مبلغ العملية ثم الرقم السري، فالمصادقة، ليتم قيد العملية محاسبيا للطرفين البائع والمشتري لقاء خدمات أو منتجات يستفيد منها الزبون.

المحور الثاني : وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر

عملت الجزائر على اصلاحات بالمنظومة المصرفية الجزائرية، ويتضح ذلك جليا بصدر آخر قانون النقدي والمصرفي، الذي جاء بنفس جديد للمنظومة المصرفية الجزائرية بشكل يتماشى مع التطورات الحاصلة في الشأن المصرفي العالمي، وكذا متطلبات النهوض بالاقتصاد الوطني، كما أننا نجد لا يكاد صدور قانون مالية تكميلي إلا وتطرق إلى مجال الدفع الإلكتروني، تماشيا مع العصر الحالي، واستقطابا للأموال خارج القطاع المصرفي، بالإضافة الى محاربة ظاهرة التهرب

الضريبي، وإلى غيرها من الأهداف المرجوة من ذلك، فنجد على سبيل المثال لا الحصر، ألزمت المادة 111 من قانون المالية لسنة 2018 وكذا قانون المالية 2020، على كل متعامل اقتصادي يقدم سلعا و/أو خدمات للمستهلكين، أن يضع في متناولهم وسائل الدفع الإلكتروني (TPE)، قصد ضمان عملية تسديد مبلغ المشتريات عبر حسابهم البنكي أو البريدي وتفادي الدفع نقدا، بل ذهب المشرع إلى أبعد من ذلك قصد تعميم وسائل الدفع الإلكتروني، فلقد حدد تاريخ 31 ديسمبر 2020 كأقصى أجل، وكل إخلال بهذا الالتزام يشكل مخالفة يعاقب عليها المخالف بغرامة مالية قدرها خمسون ألف دينار جزائري (50.000 دج).

الفرع الأول: الإطار التنظيمي لنظم الدفع الإلكترونية في الجزائر

- نظام رقم 05-06 مؤرخ في: 15 ديسمبر 2005، يتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى، حيث أسس هذا النظام لوسائل الدفع الإلكترونية بالجزائر وسماه نظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك ATCI، ويتعلق الأمر بالمقاصة الإلكترونية ما بين البنوك، للصكوك والتحويلات والاقتطاعات الأتوماتيكية، السحب والدفع باستعمال البطاقات البنكية، وما يهمننا في بحثنا هذا النظام الذي له صلة مباشرة، ذلك أنه المنظم لعمليات الدفع عن طريق نهائيات البيع الإلكترونية، لأن النظام الآخر الصادر تحت رقم 05-04 المؤرخ في: 13 أكتوبر 2005 الخاص بالتسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، يعنى بعمليات أخرى تختلف عن العمليات المعالجة من قبل النظام المذكور أعلاه.

- نظام رقم 05-07 مؤرخ في: 28 ديسمبر 2007، يتضمن أمن أنظمة الدفع، جاء هذا النظام ليضمن السير الحسن لوسائل الدفع الإلكترونية، ويعزز من سلامة العمليات المسواة من خلالها، حيث شدد على ضرورة امتلاك المسيرين والمشاركين في أنظمة الدفع لأجهزة أمن مطابقة للمعايير الدولية المعمول بها في هذا الميدان، وهنا تبرز لنا مدى اهتمام صناع القرار المصرفي بالدفع الإلكتروني والتوجه نحوه بما يضمن حقوق الجميع، زبائن ومشاركين ومسيرين.

- القانون النقدي والمصري 23-09 مؤرخ في: 21 جوان 2023، لقد عرج القانون النقدي والمصري الجديد إلى أمن أنظمة ووسائل الدفع، حيث جاء في هذا السياق فصل كامل، فألزم هذا القانون بنك الجزائر بالحرص على السير الحسن لجميع نظم الدفع الوطنية التابعة له وفعاليتها وسلامتها، وفتح المجال أمامه لتحديد القواعد المطبقة على نظم الدفع عن طريق نظام يصدره المجلس النقدي والمصري، كل هذا يدخل في خانة الاهتمام بأنظمة الدفع الإلكتروني والتوجه نحو احلالها مكان نظيرتها التقليدية.

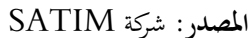
الفرع الثاني: شركة النقد الآلي والمعاملات التلقائية بين البنوك

من الضروري أن نسلط الضوء عن المؤسسة التي هي بمثابة المحرك الرئيسي لعمليات الدفع الإلكتروني، خاصة أننا نتحدث عن نهائيات نقط البيع الإلكترونية، فتعتبر شركة النقد الآلي والمعاملات التلقائية بين البنوك SATIM، المشرف العام عن تلك العمليات والتنسيق بين المشاركين من بنوك تجارية عاملة بالجزائر بالإضافة الى بريد الجزائر، تأسست SATIM في عام 1995 بمبادرة من المجتمع المصري، شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك " SATIM " هي شركة تابعة لسبعة بنوك في الجزائر: BADR، BDL، BEA، BNA، CPA، CNEP، البركة ومؤسسة CNMA للتأمين، إنها المشغل للدفع الإلكتروني بين البنوك في الجزائر للبطاقات المحلية والدولية، حيث تعمل كواحدة من الأدوات التقنية لدعم برنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة البنكية، تجمع الشركة 19 عضواً في شبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك، والتي تتكون من 18 بنكاً بما في ذلك 07 بنوك عمومية و 11 بنكاً خاصاً بالإضافة إلى بريد الجزائر.

شهدت SATIM تطوراً كبيراً ونموً مستداماً في خدماتها في السنوات الأخيرة، تم توصيل أكثر من 1350 جهاز صراف آلي و 51000 محطة دفع إلكترونية متصلة بخوادمها، إضافة إلى هذا أكثر من 500 موقعاً تجارياً على الويب، يعمل على منصته الإلكترونية، وبهذا تكون شركة SATIM قد قطعت شوطاً محترماً نحو احلال وسائل الدفع الإلكتروني، وتنتظرها جهود أكثر للرقى بالعمل المصرفي الإلكتروني.

[illegible]

الشكل رقم 02: النظام البيئي لشبكة النقد الآلي ما بين البنوك



الفرع الثالث: واقع استعمال نهائيات نقط البيع الإلكترونية TPE في الجزائر

في هذا الجزء من الدراسة، سنتعامل مع الأرقام، أي الاحصائيات المسجلة حول استخدام نهائيات نقط البيع الإلكترونية، ومن خلال ذلك نستطيع أن نرسم صورة حول مدى اعتماد الأفراد في الجزائر على هذا اللون من وسائل الدفع الإلكترونية.

الجدول رقم 01: التطور السنوي لاستخدام نهائيات نقط البيع في الجزائر

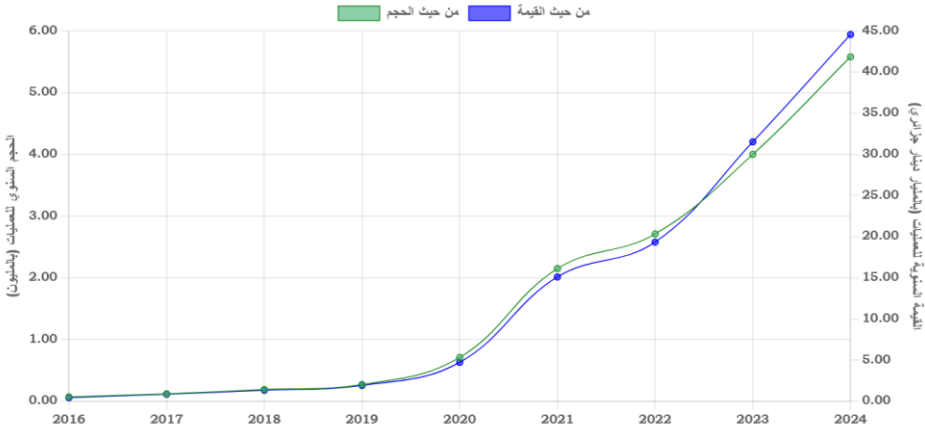
السنة	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع
2016	444 508 902,40	65 501
2017	861 775 368,90	122 694
2018	1 335 334 130,76	190 898
2019	1 916 994 721,11	274 624
2020	4 733 820 043,01	711 777
2021	15 113 249 499,92	2 150 529
2022	19 343 056 538,17	2 712 848
2023	31 518 739 249,37	3 997 165
2024	44 563 958 073,88	5 579 708

المصدر: <https://giemonetique.dz>

نلاحظ من جدول أعلاه أن العدد الاجمالي لمعاملات الدفع عن طريق نهائيات نقاط البيع الإلكترونية تزايدت من سنة الى أخرى وبشكل تصاعدي، وذلك طيلة المدة الزمنية المحددة في الجدول من 2016 الى 2024، حيث نلاحظ ان العمليات كانت في حدود 65500 سنة 2016، وتجاوزت إلى 5570000 سنة 2024، وهذا يعكس صوره ايجابيه حول المجهودات المبذولة من طرف القائمين على هذا المجال في الجزائر، وكذلك تقبل الفرد الجزائري لهذه العمليات، وتكيف سلوكه الاستهلاكي مع هذه الأخيرة، ويوضح الرسم البياني أدناه هذا أكثر.

واقع تعميم نهائيات الدفع الإلكترونية TPE في الجزائر

الشكل رقم 03: رسم بياني للتطور السنوي لاستخدام نهائيات نقط البيع في الجزائر



المصدر: <https://giemonetique.dz>

يظهر كل من منحنى العمليات والقيم التي تم تسويتها من خلال TPE في تصاعد مستمر من 2016 إلى 2024، حيث ان المنحنيين لهما ميل موجب، وهذا ما يؤكد صحة ما توصلنا إليه من خلال تحليل نتائج الجدول السابق.

أما عن الأرقام المسجلة في السنة الجارية 2025، فالجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 02: التطور الشهري سنة 2025 لاستخدام نهائيات نقط البيع في الجزائر

السنة 2025	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع
جانفي	5 289 183 053,94	605 413
فيفري	6 355 612 812,96	695 079
مارس	6 442 067 378,05	770 554
أفريل	6 181 945 907,91	697 220
ماي	7 996 704 803,02	841 308
جوان	7 278 788 130,18	780 461
جويلية	7 691 546 327,30	857 990
أوت	8 051 973 320,92	903 301

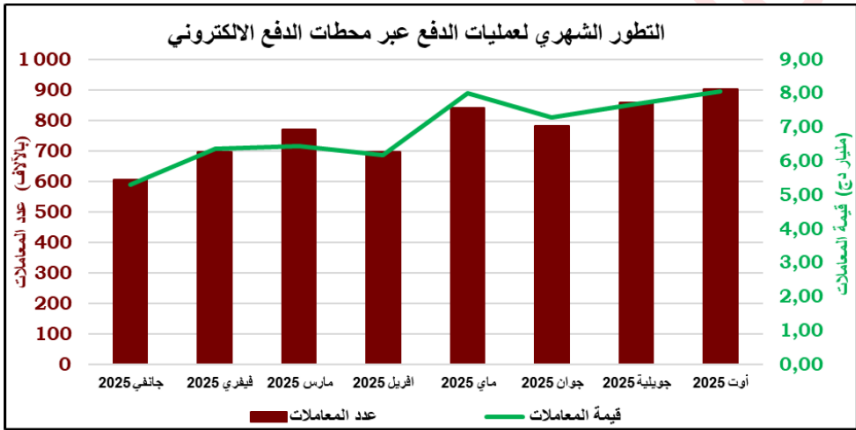
المصدر: <https://giemonetique.dz>

المعطيات المستقاة من الجدول أعلاه، تشير أيضا إلى المنحى التصاعدي في استعمال TPE في الجزائر، وهو ما يعكس تقبل الجمهور لهذه الوسيلة من جهة، وما رفع على ذلك أيضا هي تلك الإلزامية التي جاء بها المشرع الجزائري للتجار، بحيث يتم تغريم التاجر الذي لا يوفر هذه الوسيلة لزبائنه، ومع المداومة على هذه الممارسة في عمليات الدفع، أصبح الأمر كطابع لسلوك المستهلك، خاصة وأنها توفر جانبا من الأمان وتوفر الوقت، وتغني من عملية التنقل إلى البنوك لسحب الأموال بغية استخدامها في المدفوعات.

ونستطيع دعم هذا الجدول برسم بياني يوضح الصورة أكثر، عن التطور الملحوظ خلال هذه السنة أيضا.

الشكل رقم 04: رسم بياني يوضح التطور الشهري سنة 2025 لاستخدام نفايات نقط البيع في

الجزائر



المصدر: <https://giemonetique.dz>

الرسم البياني يوضح قيمة العمليات المسواة عبر TPE وعددها، وهي في تزايد مستمر خلال نفس السنة على العموم، لكن نسجل خلال نفس السنة بعض الاستمرارية نحو الأعلى متقطعة خلال أشهر محددة، بحيث نلاحظ بعد شهر مارس تنخفض نوعا ما شهر أفريل ثم يبدأ الصعود، وهذا راجع أن شهر مارس تحتلجه عطلة الربيع، فيزيد إنفاق الأفراد خلال هذه العطلة،

واقع تعميم نهائيات الدفع الإلكترونية TPE في الجزائر

لنسجل شهر أفريل انخفاضا طفيفا، الأمر نفسه بالنسبة إلى شهر جوان وبعده شهر جويلية بداية عطلة الصيف، لكن متوسط استمرارية الزيادة في استخدام TPE خلال السنة في تزايد.

خاتمة :

أفرزت تكنولوجيا المعلومات خدمات جديدة في عالم الصناعة المصرفية، حيث تم الاعتماد بشكل كبير على شبكات اتصال إلكترونية داخلية وخارجية لتقديم تلك الخدمات، وهذا ما نراه في مجال الصيرفة الإلكترونية، الذي نجد فيه شقا مهما جدا، ألا وهو وسائل الدفع الإلكترونية، من بينها نهائيات نقط البيع الإلكترونية TPE، فقامت الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة بتشجيع توفير هذه النهائيات، واستخدامها في نطاق واسع، كما دعمت ذلك بجملة من التنظيمات المؤطرة للعمل بذلك، وفعلا نجد أن استعمالها يأخذ منحى تصاعدي، يشير إلى الرغبة الحقيقية في تشجيع العمل بهذه الوسيلة، فقد تجاوز عدد TPE 5500000 نهاية 2024، بتسوية لمبلغ يفوق 44 مليار دج، لكن ما لمسناه من خلال التشريعات الساعية إلى تعميم استخدامها، أن هذه القوانين أو التنظيمات جاءت تلزم بشكل كبير التاجر، واعطت مساحة واسعة من الحرية للفرد أو الزبون الذي يقوم بعملية دفع المستحقات في استعمالها، حيث يميل الكثير منهم في الواقع المعاش إلى استعمال النقود في صورتها السائلة، ويأتي الدور الأكبر على البنوك التجارية لتوعية الأفراد، وتغيير السلوك المصرفي لزبائننا نحو استخدام TPE، وكذلك توفير البطاقات البنكية بأنواع متعددة، وفي وقت مناسب، وما يمكن قوله في الأخير عن نهائيات نقط البيع الإلكترونية في الجزائر، فهناك رغبة حقيقية لتعميمها، فالبنوك التجارية العاملة بالجزائر تتوفر على هذه الوسيلة، سيما أنها تصدر بطاقات بنكية تساعد على ذلك، كما أن هناك عدة تشريعات تنظم نظم الدفع الإلكترونية بصفة عامة، إلا أنها ما تزال عملية التعميم لنظم الدفع الإلكترونية مستمرة، وإذا أردنا الوقوف على عملية التعميم الحقيقي فيظهر لنا في أسلوب الدفع الذي يعتمد عليه الفرد الجزائري، بحيث ما نراه في مختلف مشاهد الفضاءات التجارية ليس

بالمستوى المنشود الوصول إليه، فالتعميم ليس بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني فقط، المتمثلة في دراستنا هاته TPE، بل في الاستخدام الأمثل في استعمالها بنسبة احلال عالية بنظيراتها من الوسائل التقليدية، بمعنى أدق ما الفائدة من الوسيلة إن لم تؤدي الغاية منها، فالتعميم الفعلي هو زيادة استخدام نهائيات الدفع الإلكترونية، تحت غطاء الشمول المالي في الجزائر.

التوصيات:

- تعتبر الجهود المبذولة من طرف القائمين على تعميم وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، بالمجهودات المحترمة، خاصة إذا ركزنا على نوع الوسيلة لا الكمية، فنجد تنوعا في وسائل الدفع الإلكترونية المتوفرة في الجزائر.
- ضرورة اعطاء صبغة المرونة في التشريعات المنظمة لوسائل الدفع الإلكتروني، للتكيف مع كل ما هو جديد.
- مساهمة البنوك التجارية في التأثير على السلوك المصرفي لربائنها نحو احلال TPE بصفة خاصة، ووسائل الدفع الإلكتروني بصفة عامة.
- تحسين معدل اصدار بطاقات الدفع البنكية، والرفع من ذلك.
- إلزامية استعمال TPE في تسديد فواتير بعض الخدمات، كفواتير الكهرباء والغاز، غرامات المرور... الخ...
- اعطاء أفضلية لمستعملي TPE، كإعفاء الضريبي، أو تخفيض السعر عند استعمالها.
- اجبارية الحصول علة بطاقة بنكية عند فتح حساب بنكي، لأنها تستعمل في عملية الدفع عن طريق TPE.
- رفع مستوى جودة عمليات الدفع عن طريق TPE، بتوفير المكننة والشبكات الجيدة، وتوفير اليد العاملة المؤهلة المختصة في تسيير هذه العمليات.

قائمة المراجع:

- محمد أمين الرومي (2004) ، التعاقد الإلكتروني عبر الأنترنت، بدون طبعة، مصر : المطبوعات الجامعية.
- إيمان مأمون أحمد سليمان (2008)، إبرام العقد الإلكتروني وإثباته الجوانب القانونية لعقد التجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية.
- طارق عبد العال حماد(2000)، تطبيقات التكنولوجيا في المصارف، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة.
- محمد أحمد عبد النبي (2010)، الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان
- لطرش الطاهر (2005)، " تقنيات البنوك"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- لرجان وريدة قلال مريم (2018)، ضرورة مواكبة وسائل الدفع الإلكتروني لتطورات العصر الحالي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيسمسيلت، العدد الرابع.
- صورية شواحري (2024)، واقع وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية في ولاية عين الدفلى دراسة ميدانية لعينة من البنوك-، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 09، عدد 02.
- حمودي فريدة، التجارة الإلكترونية في القانون الجزائري، حوليات جامعة الجزائر 1 ، المجلد 34، العدد 03 .
- *Bencheneb Ali (1984), mécanisme juridique des relations commerciales de l'algérie, office des publications universitaires, alger.*
- *Ibeghouchene, S., & Mokrane, A. (2022). Adoption et utilisation des paiements électroniques en Algérie : Étude*

empirique de la période (2016-2022). Finance and Business Economies Review, 6(3).

- *Frederic , S., Misshkin . (2010). Monnaie, banque et marchés financiers. Paris: Pearson Education, France.*

- الجريدة الرسمية العدد 26 مؤرخه 23 ابريل 2006، نظام رقم 05-06 مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1426 الموافق 15 ديسمبر سنة 2005، يتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى.
- الجريد الرسمية العدد 37 مؤرخه في 04 جوان 2006، النظام رقم 05-07 مؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1426 موافق 28 ديسمبر سنة 2005 يتضمن امن انظمه الدفع.